مناهج تحقيق المخطوطات لدى العرب والغرب: الاتفاق والافتراق د. محمود مصري اسطنبول

ورقة أعدت للمشاركة في

الملتقى الدولي الثاني حول مناهج تحقيق النصوص عند العرب والغرب

يومي 14 و 15 أبريل 2013

بجامعة الجلفة

1: مقدمة:

اشترك المعنى اللغوي للتحقيق مع المعنى الاصطلاحي القديم والحديث من جهة: **الإثبات والتصحيح والإحكام**. فهدف التحقيق هو: **تقديم نص صحيح موثق ميسَّر**.

وهذه العناصر قام عليها تحقيق النصوص وتحريرها في التراث العربي، وطبقها العلماء عمليا في المخطوطات العربية، ثم صاغوها في قواعد وردت متناثرة في كتب علم مصطلح الحديث منذ القرن الرابع الهجري. ويمكن أن نجمع ما ورد في كتبهم من قواعد في التصنيف الآتي:

أولاً: مقابلة النسخ (المعارضة، العرض): أهمية المعارضة، والنسخة التي تتم المقابلة عليها، وطريقة المقابلة ووقتها وتكرارها والتعليم على الوقوف.

ثانياً: إصلاح النص: ويشمل: علاج النقص (التخريج، الإلحاق)، وعلاج الزيادة (الحك أو المحو أو الضرب)، وعلاج المكرر، وعلاج الخطأ (التصحيح والتضبيب والتمريض)، وعلاج اللحن.

ثالثاً: ضبط النص: النقط والشكل، وضبط الحروف المهملة، وضبط الألفاظ المشكلة.

رابعاً: صنع الحواشي: ويكتب في الحاشية التنبيه والتفسير والفوائد واختلاف الضبط واختلاف النسخ، ولا يخرّج له خط لئلا يشتبه باللّحَق ويُظن أنه من الأصل نفسه، ولا يكتب في آخر ذلك (صح).

وقد أكد علماؤنا قديما أهمية العزو الذي نحرص عليه اليوم. قال السيوطي: "ولذلك لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفًا إلا معزوًّا إلى قائله من العلماء، مبينًا كتابه الذي ذكره فيه".

خامساً: اصطلاحات الكتابة: ويشمل: الفصل بين الحديثين أو الكلامين، والرمز للألفاظ المكررة في الإسناد، والفصل بين الإسنادين، والتحويل، ورموز مصنَّفات الحديث، والإشارة إليها في فاتحة الكتاب، وبيان نهاية الاقتباس.

سادساً: قواعد الكتابة: أكّد أهل هذا الفن أنه على المشتغل بالكتابة أن يُعنى بتقويم الحروف على أشكالها الموضوعة لها، وأن يضبط ما اشتبه منها بالنقط والأشكال المميّزة لها. ومن القواعد التي نصوا عليها في الكتابة: عدم المبالغة بحسن الخط فقط، بل توجيه العناية إلى صحّته وتصحيحه، وتجنّب الكتابة الدقيقة حتى ينتفع

بكتابه وقت الحاجة عند الكبر وضعف البصر، وتجنّب التعليق الذي هو خلط الحروف التي ينبغي التفريق بينها، وتجنّب المشق الذي هو سرعة الكتابة مع بعثرة الحروف، وتحدثوا عن النوعية المناسبة للأقلام والأحبار والكتابة بالألوان للأبواب والفصول....

سابعاً: آداب الكِتاب والكتابة: وتشمل: آداب البسملة والصلاة والسلام على رسول الله ❐ كلما مرّ ذكره، وإعارة الكتاب، والتحذير من غلول الكتاب، والنسخ من الكتاب، وطريقة إنهاء الأسطر، وذكر اسم الشيخ والسماع والتاريخ، وعدم الاصطلاح بما لا يعرفه الآخرون، وحفظ الكتاب، وعدم جواز إصلاح كتاب غيره دون إذنه....

2: التأثير المتبادل بين مناهج التحقيق العربية والاستشراقية:

1:2: التأثر الأولي للمستشرقين بمناهج القدماء:

ظهرت معظم المطابع العربية في أوربة في لندن وباريس وليبزج وليدن وجوتنجن وروما وفينا وبرلين وبطرسبورج، وأشهرها مطبعة بريل في ليدن. ويقول الأستاذ المنجد: "طبّق المستشرقون في نشرهم النصوص العربية القواعد التي تتبع في أوربة لنشر النصوص الكلاسيكيّة: اليونانيّة واللاتينيّة". غير أن الباحث المدقق يتبين له أن تحقيق المخطوطات اليونانية واللاتينية كان متواضعا جدا، فهو يقتصر على نقل النص مع بعض التصحيحات البسيطة، ولم تكن هناك نسخ كافية للمقابلة وتصحيح النص أصلا عند العمل بالمخطوطات اليونانية واللاتينية، ولم تكن هناك خدمة للنص من حيث تقريبه وتيسيره للقارئ. وعندما بدأ تدفق المخطوطات العربية إلى أوربا في القرن التاسع عشر وجدوا في نسخ الكتب التطبيق العملي لتحقيق النصوص، كما وجدوا القواعد النظرية في التي أشرنا إليها في كتب المحدثين. فكان منهج التحقيق الذي اتبعه المستشرقون هو صورة معبرة إلى حد كبير عن منهج التحقيق عند العلماء العرب القدامى، إذ كان هدف التحقيق الخروج بنصٍّ صحيح ميسَّر، من خلال خطوات رئيسة أخذها المستشرقون عن العرب عند اطلاعهم على المخطوطات العربية التي تمّ تنفيذ قواعد التحقيق فيها، واطلاعهم على ما كُتب من القواعد في كتب مصطلح الحديث كما ذكرنا، إلا أنهم نفذوا ذلك باجتهادات خاصة سنشير إليها، إضافة إلى أن شكلية الإخراج الطباعي جعلتهم يطورون بعض الأساليب المستعملة في التحقيق. وتجب الإشارة إلى ثُغُرات التطبيق الكثيرة في تحقيقاتهم، التي هي نتيجة طبيعية لاستعصاء العربية وأساليبها عليهم.

ثم كان من الطبيعي أن يستفيد جيل الرواد من المحققين العرب من تجارب المستشرقين، بعد أن ردّت بضاعتنا إلينا، فمنهم من أخذ أسلوبهم كما هو، والتزم به، ومنهم من قوّم بعض الأمور المنهجيّة، وأخذ من مكملات التحقيق، لاسيما ما يتعلق بالإخراج الطباعي مما هو مناسبٌ للتراث العربي، دون التقيّد الحرفي بأساليب المستشرقين، فكان عمله أصلح وأحكم. وقد استقرت اليوم قواعد التحقيق عند العرب، ورجحت كفة نشر المخطوطات عند العرب منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حتى إن إنتاج المستشرقين اليوم من تحقيق المخطوطات لا يتعدى 10%، من مجموع ما ينشر. غير أن المشكلة الرئيسة اليوم هي تزايد النشرات الخالية من أصول التحقيق والتي تسير على غير هدى.

وكان ظهور المنهج الاستشراقي لنشر النصوص في القرن التاسع عشر، من خلال المطبوعات الأولى: ((كتاب الفلاحة)) لابن العوام الإشبيلي بتحقيق بانكري، و((المنتخب في تاريخ حلب)) وهو منتخب من ((زبدة الحلب في تاريخ حلب)) لابن العديم في بون سنة 1819م بتحقيق فريتاغ، و((تقويم البلدان)) لأبي الفداء في باريس سنة 1840 بتحقيق دي سلان، و((الكامل)) للمبرد بتحقيق رايت عام 1860، و((معجم البلدان)) للحموي 1866 بتحقيق وستنفلد، و((الفهرست)) للنديم سنة 1871م بتحقيق فلوجل، و((كتاب سيبويه)) سنة 1881م بتحقيق هرتويغ، وغير ذلك من الكتب الكثيرة. ثم إن القرن العشرين طالعنا بأعمال أكثر نضجا وإتقانا مثل ((ديوان المفضّليّات)) للأنباري الذي نشره ببيروت شارل ليال سنة 1920.

وفي مجال قواعد التحقيق ظهرت في القرن العشرين محاضرات برجستراسر التي ألقاها عام 1932م تحت عنوان ((أصول نقد النصوص ونشر الكتب))، وهو يمثل وجهة نظر الاستشراق الألماني خاصة، وظهر كتاب بلاشير وسوفاجيه عام 1945 بعنوان ((قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها))، وهو يمثل وجهة نظر الاستشراق الفرنسي خاصة.

3: تأثير المستشرقين بقواعد التحقيق عند المحدَثين:

كان **تأثير** المستشرقين في جيل الرواد من المحققين العرب متفاوتا، فمنهم من قدّس مناهجهم الخاصة بالتحقيق، التي هي صورة مضطربة لما أخذوه من مناهج قدماء العلماء العرب، فضلا عن الاضطراب في تطبيق المنهج المتأتي عن الضعف باللغة العربية وأساليبها كما أشرنا، ومنهم من قوّمها اعتمادا على المناهج الأصيلة في تراثنا، وأضاف إليها متطلبات الإخراج الطباعي ومكملات التحقيق.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن اهتمام المستشرقين الجاد بنشر التراث العربي وفق منهج علمي منذ بداية القرن التاسع عشر تزامن مع النشر الغزير لمطبعة بولاق لمئات الكتب التراثية المهمة التي تعدّ من الأمهات والأصول للعلوم[1]، وكان يقوم على تصحيح الكتب فيها فضلاء علماء الأزهر[2]، ثم تلتها المطابع في مصر وبلدان العالم الإسلامي[3]، فكان في ذلك مجاراة للنشر الاستشراقي في ذلك القرن، ثم بلغ تحقيق المخطوطات ونشرها ذروته في منتصف الثمانينات من القرن العشرين.

وعندما بدأ أحمد زكي باشا –في مرحلة لاحقة– بنقل هذا الفن عن المستشرقين ليعيده مرة أخرى إلى العرب، قام بنشر استعمال علامات الترقيم الحديثة التي كان لها الأثر البعيد في تيسير قراءة النصوص، كما أشاع

---

[1] انظر بعض تلك العناوين في كتاب مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي لمحمود الطناحي 35. غير أنه كان يؤخذ عليهم عدم ذكر المخطوطات التي اعتمدوا عليها ووصفها في الأغلب، وكذلك عدم العناية بالفهارس الفنية.

[2] انظر أسماء بعضهم في كتاب مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي لمحمود الطناحي 55.

[3] سبقت مطبعة بولاق مطابع كلكتا وبمباي في الهند (في أواخر القرن الثامن عشر)، إلى أن ازدهار الطباعة فيها تأخر بداية القرن العشرين بظهور مطبعة حيدرآباد الدكن، وظهرت في وقت مبكر أيضًا مطابع استانبول.

معها مكملات النشر العلمي الحديث من العناية بتقديم النص ووصف مخطوطاته والعناية بالإخراج الطباعي وصنع الفهارس الحديثة والاستدراكات والتذييلات[1].

وكانت مطبوعات الجامعة المصرية نموذجًا للتأثر بمنهج النشر الاستشراقي، والارتباط بالكلاسيكية الأوربية في إحياء التراث، فقد اكتفوا بتأدية النص تأدية صحيحة وذكر فروق النسخ وتقديم الكتاب وفهرسته، دون زيادة أو نقصان، وقريب منها مجمع اللغة العربية بدمشق[2].

إن ما كتبه عبد السلام هارون عام 1953 بعنوان ((تحقيق النصوص ونشرها))، وما كتبه صلاح الدين المنجد عام 195 بعنوان ((قواعد تحقيق المخطوطات))، كان أكثر تفصيلًا وأكثر دقة مما كتبه بلاشير وسوفاجيه عام 1945 بعنوان ((قواعد تحقيق المخطوطات العربية وترجمتها))، مع تميُّز كتابي الأستاذين هارون والمنجد بذكر النماذج والتمثيل لما عرضوه من قواعد من خلال التراث ومن خلال تجربتيهما في التحقيق، وقد كان كتاب الأستاذ هارون أكثر تفصيلًا وأغزر أمثلةً، وفي حين كان كتاب برجستراسر الذي ألفه عام 1932م تحت عنوان ((أصول نقد النصوص ونشر الكتب)) مدعما بأمثلة موسعة من تحقيقات المستشرقين، فقد خلا كتاب بلاشير وسوفاجيه من الأمثلة، وجاء على شكل قواعد مقننة[3].

2: نماذج من إشكاليات التحقيق:

سوف نعرض إلى بعض الإشكاليات التي ظهرت من خلال خلل المنهج أحيانا، ومن خلال الافتراق بين النظرية والتطبيق أحيانا أخرى. وسوف نشير إلى تأثير التحقيق الاستشراقي في مناهج المحققين العرب على شكل ملاحظات نسردها وفق الخطوات الأساسية المعتمدة في التحقيق، ونشير في بعض المواضع إلى ما يقابل إجراءات التحقيق تلك عند علمائنا القدامى.

1:2: اختيار الكتاب وتوثيقه:

– انصب اهتمام المستشرقين على نشر نصوص التاريخ والجغرافيا والبلدان والتراجم والطبقات والأدب والمجموعات الشعرية، بصورة تفوق اهتمامهم بباقي فروع العلوم والفنون. وجاء بالدرجة الثانية اهتمامهم بالفلسفة

---

[1] تحقيق النصوص ونشرها، لهارون 77، وكان تحقيقه لكتابيّ ابن الكلبي: أنساب الخيل والأصنام، وكتاب التاج للجاحظ، أول المطبوعات العربية التي صدّرت بكلمة تحقيق.

[2] انظر مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي للطناحي 123.

[3] وكان قد كتب الدكتور محمد مندور مقالين في قواعد نشر النصوص في العددين 277 و 280 من مجلة الثقافة سنة 1944م، ثم نشر مجمع المجمع العلمي بدمشق قواعد موجزة لنشر النصوص في مقدمة الجزء الأول من (تاريخ مدينة دمشق) سنة 1951م، وفي عام 1953 ذكر الدكتور إبراهيم مدكور بعض قواعد النشر في مقدمته لكتاب الشفا لابن سينا،، وفي عامي 1964،1965 أملى الدكتور مصطفى جواد على طلبة الدراسات العليا بجامعة بغداد محاضرات في أصول تحقيق النصوص، وفي عام 1972م ألف الدكتور شوقي ضيف كتابه البحث الأدبي، وفيه فصل خاص بتوثيق النصوص وتحقيقها، ثم توالت المؤلفات في ذلك.

والكلام والفرق والعلوم الكونية كالطب والكيمياء والفلاحة والفلك والهندسة والبصريات. وقلّ اهتمامهم بنشر كتب التفسير والحديث والفقه والأصول نسبيًّا.

– كانت اختيارات المستشرقين موفقة إلى حد ما في نشر النصوص المتعلقة بأصول العلوم التي توجّهوا إليها كما في نشر ديرنبورغ لـ (الكتاب) لسيبويه 1881م، ونشر رايت للكامل للمبرد 1864م، ونشر سترستين لألفية ابن المعطي 1900م، ونشر المجموعات الشعرية القديمة، مثل المفضليات والأصمعيات والنقائض وأدب الكاتب لابن قتيبة.

– ولعل من القواعد المتفق عليها في اختيار الموضوع اليوم أن يكون العلم الذي يُراد التحقيق فيه وثيق الصلة بتخصص المحقق. وإن نشر التراث على أيدي مستشرقين يبعد تخصصهم عن موضوع الكتاب المحقق جعلهم يقعون في مزالق كثيرة، فهذه الإسبانية دي بنتوو مثلا تنشر مجموعة من الأعمال الطبية للسان الدين ابن الخطيب، منها عمل من طب لمن حب، والوصول لحفظ الصحة في الفصول، فنرى كتابها يعج بالوهم والتصحيف والتحريف، ولا يسلم من ذلك صفحة من صفحات الكتاب.

– حشد المستشرقون أكبر عدد من مخطوطات الكتاب الذي يريدون تحقيقه، وحصلوا عليها من شتى بقاع العالم بأساليب شرعيّة أحيانًا وغير شرعيّة أحيانًا أخرى، وأعانهم على ذلك سفراؤهم وقناصلهم، وكذلك المعاهد العلمية التي أنشئوها في العالم الإسلامي، مثل المعهد الفرنسي في القاهرة ودمشق والمعهد الألماني للآثار في استانبول والقاهرة وبيروت، والجامعة الأمريكية في القاهرة وبيروت.

– في حال وجود نسخ كثيرة من الكتاب جعل المستشرقون النسخ المتشابهة (التي يتوقع أنها منقولة عن أصل واحد) ضمن فئات، ورمزوا لكل فئة بحرف، وهذا فيه إشكال يؤدي إلى إنتاج نسخ ملفقة، بينما اختار المنجد أن يكون لكل فئة نسخة واحدة تمثلها عند إثبات اختلاف النسخ، وهذا الاختيار جيّد. وقد اختار بعض المستشرقين التحقيق على كل نسخة تتوفر عندهم، وتبعهم في ذلك بعض العرب، فمنهم من يفتخر أنه حقق كتابه على سبع عشرة نسخة مثلا.

– إن جمع النسخ واختيار الأهم أُخذ من صنع العلماء العرب القدامى، إذ فاضلوا بين النسخ وقدموا نسخة المؤلف أو النسخة التي عليها قراءة أو سماع أو إجازة من المؤلف، أو من أحد العلماء، ويتجلى الاهتمام بقرب النسخة من المؤلف واضحًا في حرص المحدثين على ما يسمونه بالإسناد العالي. وقد ذكر برجستراسر أن علماء العرب كانوا أكثر تقديرًا لقيمة المخطوطات المكتوبة بخط مؤلفيها من علماء الغرب[1].

– كانوا يرمّزون لكل نسخة برمز يعبر عن النسخة، وليس بحسب تسلسل الأبجدية، كما يفعل بعض المحققين اليوم سواء من بعض المستشرقين أو بعض العرب. فكان اليونيني يرمز في تحقيقه للبخاري لنسخة أبي ذر الهروي بـ (هـ)، ولنسخة الأصيلي بـ (ص)، ولنسخة الدمشقي بـ (ش)... . وكانوا يكتبون في الحاشية أو في آخر

[1] انظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب 17.

الكتاب (بلغ مقابلة) تعبيرا عن إتمامهم لعملية المقابلة حتى هذا الموضع، كذلك استعملوا التنقيط في الدارة الفاصلة بين الأحاديث للتعبير عن موضع بلوغ المقابلة، وجعلوا عدد النقط فيها بعدد المقابلات.

– وقد أعاد بعض المحققين العرب تحقيق كتب نشرها المستشرقون لم تستوف شروط التحقيق من جهة العمل على مخطوط يوجد ما هو أهم منه، ومثال ذلك نشر المستشرق سالفردادي غرافة لكتاب ((الجبال والأمكنة والمياه)) للزمخشري (ت538هـ) سنة 1856م، فقد أعاد نشره الدكتور إبراهيم السامرائي معتمدا على مخطوطتي خزانة أحمد الثالث، وقد نقلت إحداهما عن أصل المؤلف، وهي منسوخة سنة 622هـ، وكانت الثانية مقاربة لها في التاريخ[1]. وكذلك فإن الدكتور صلاح الدين المنجد حقق كتاب اللغات في القرآن اعتمادا على مخطوط الظاهرية ، دون الرجوع إلى مخطوطي مكتبة شستربتي ومكتبة أسعد في استانبول، ودون الرجوع إلى النص المطبوع سابقا، فجاء تحقيقه ناقصًا ومشحونًا بالأخطاء[2].

2:2: قراءة النص:

– ذكر علماء الحديث في كتبهم تفسير الرموز المستعملة في النسخ المخطوطة لتنضبط قراء النص على الوجه الصحيح، ومنها: اللحق، والحاشية والضرب والإبطال والتصحيح والتضبيب وعلامات إهمال الحروف...

– وقد اعتمد المستشرقون في قراءة النص ونسخه وتحريره على كثير من الخبرات العربية، لضعف تمرسهم في قراءة المخطوط العربي. وحرصوا على ذكر مساعدة هؤلاء لهم في مقدمات تحقيقاتهم، وهذه منقبة تحمد لهم. ومنهم رزق الله حسون والشيخ عيّاد الطنطاوي وحسن توفيق العدل وإبراهيم طوقان وأحمد يتمور باشا وأحمد زكي باشا ومحمد التركزي وطاهر الجزائري وحسن حسني عبد الوهاب وابن أبي شنب وعبد الحي الكتاني وفؤاد السيد وكوركيس عواد وأحمد عبيد وحمد الجاسر والقاضي إسماعيل الأكوع وإحسان عباس وصلاح الدين المنجد وإبراهيم شبّوح والشيخ حسن زيدان ومحمود الطناحي[3].

3:2: العمل بالمخطوط (نقل النص، المقابلة، تقويم النص بعلاج التصحيف والتحريف والخطأ):

– إن الدقة والأمانة العلمية التي اشتهر بها المستشرقون كان يتحلى بها العلماء العرب القدامى في تحريهم للنص الصحيح على وجه أكمل وأكثر عمقًا، وكذلك شوامخ المحققين العرب المحدَثين. ففي حال وجود الخطأ المحَّقق من المؤلف بسبق قلم أو خيانة ذاكرة أو غير ذلك يرى برجستراسر ترك الخطأ في المتن ووضع التصحيح في الحاشية، فهم يحافظون في هذه الحالة على تصحيف الناسخ وتحريفه ليس إلا، بحجة أن نص المؤلف جزء من

---

[1] انظر أمثلة مشابهة ذكرها الدكتور صلاح الدين المنجد في مقاله ((من مشكلات التراث العربي)) المنشور في العدد الثاني من المجلد الأول من مجلة ((عالم الكتب)).

[2] انظر تحقيق التراث، للفضلي 100.

[3] انظر مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، للطناحي 223.

ثقافته وشخصيته العلمية، وتبعهم في ذلك بعض المحققين العرب[1]. والحقيقة أن المسألة مبحوثةٌ منذ القديم، فقد ذكر ابن كثير في كتابه اختصار علوم الحديث ما نصّه: "وأما لحن الشيخ فالصواب أن يرويه السامع على الصواب، وهو محكي عن الأوزاعي والجمهور، وحُكي عن محمد بن سيرين وأبي معمر عبد الله بن سخبرة أنهما قالا: يرويه كما سمعه من الشيخ ملحونًا. قال ابن الصلاح: وهذا غلوٌّ في مذهب اتباع اللفظ[2]. فكيف إذا كان الخطأ في نص قرآني أو نص آخر ظهر فيه عبث النساخ بما لا يقبل الشك!".

– وقع المستشرقون بأخطاء فاحشة فيما يتعلق بضبط ألفاظ العربية ودلالاتها ومصطلحات علومها وفنونها، ولم يسلم من هذا أكثرهم تمكنًا من العربية، وقد جاء الأستاذ الطناحي بأمثلة كثيرة عن تصحيفاتهم وتحريفاتهم في كتابه (مدخل إلى تاريخ النشر التراثي)، وكذلك الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه علم التحقيق، وغيرهم. كما جاؤوا بأمثلة تبين عدم قدرتهم على توجيه النصوص العربية وفهمها فهما صحيحا.

– أفرط المستشرقون في إثبات الفروق بين النسخ —وربما من باب الأمانة العلمية أيضًا– فنقلوا كل فرق طرأ على رسم الكلمة، ولو لم يمثل قراءة أخرى للنص، وهو بسبب سهو الناسخ أو جهله[3]، وتبعهم في ذلك بعض المحققين العرب، إلا أن معظم المحققين العرب خالفوهم فيه. وفرّط بعضهم في المقابل فزعموا أنه يشار في الحاشية إلى اختلاف النسخ، أي اختلاف الروايات في كلّ لفظة، إذا كان ثمّة اختلاف يبدّل المعنى[4].

– لم يعتمد المحدثون التلفيق بن النسخ، وكانوا يرون عدم الخلط بين الروايات، ويرى بعض المستشرقين، وتبعهم بعض المحققين العرب جواز ذلك، معللين بإثبات النص الأصح والأكمل، وطريقة المحققين أسلم، حتى لا يخضع النص لاجتهاد من يرى أنه اختار الصواب، وربما أخطأ في ذلك.

– وقد عمد بعض المحققين من العرب إلى المقارنة بالمطبوع أحيانًا إذا لم تكن النسخ المخطوطة كافية، غير أن هذا لا يجدي في حال كون الطبعة رديئة، فيزيد من اضطراب النص وخلله[5].

– قرر برجستراسر أن النص الأقصر هو الصحيح، وهذه القاعدة ليست مطردة، كما هو معلوم، فهناك سقط بسبب فعل النساخ، وهناك حالات أخرى كإعادة تأليف الكتاب، أو تعديله بقراءته على مؤلفه لاحقًا.

– ركّز المحققون العرب على إلمام المحقق بالموضوع الذي يعالجه الكتاب واعتبروه أساسيًّا في عملية إقامة النص، لأن هذا مما يعين على فهم النص، والحفظ من الخطأ في الوقوع فيه[1].

---

[1] انظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب 43، وانظر قواعد تحقيق المخطوطات 16، وبحث الدكتور بشار عواد معروف (ضبط النصوص والتحقيق عليها)، في مجلة المجمع العلمي العراقي ، العدد الرابع، المجلد الحادي والثلاثين 247.

[2] الباعث الحثيث 162،163.

[3] كأن يثبت الفرق بين (رمى)،(ورما)، و (هذا) وهدا)، و (والعجب) و (فالعجب)...

[4] كما قرره صاحب قواعد تحقيق المخطوطات 16.

[5] انظر بحث الدكتور بشار عواد معروف (ضبط النصوص والتحقيق عليها)، في مجلة المجمع العلمي العراقي ، العدد الرابع، المجلد الحادي والثلاثين 253.

4:2: إثبات النص وترميمه:

– يجب مراعاة الإملاء الحديث في جميع الحالات، خلافا لما فضّل المنجد من إثبات الألف في الألفاظ التي حذفت ألفها، مثل: لاكن، وهاذا...، وإن الإبقاء على الرسم في النسخ المخطوطة تؤدي إلى التباس شديد، فلا يُفرَّق بين المقصور والممدود، والمقصور والياء مثلًا.

– زعم بعض المستشرقين، مثل برجستراسر أن إضافة علامات الترقيم إلى النص العربي لا فائدة فيه بسبب احتمال الخطأ، وهذا غير مقبول لأنه يفترض أن يقوم بذلك المحققون المتقنون الذين تمرسوا بقراءة النصوص، في حين اهتم آخرون منهم بعلامات الترقيم، ووافقهم على ذلك المحققون العرب، إلا أن العرب كانوا أكثر توفيقا في استعمالها، لارتباط ذلك بفهم النص ارتباطا وثيقا، ونُرجع هنا أصل صنع علامات الترقيم إلى الدارة التي كان يضعها العلماء العرب القدامى للفصل بين الحديثَين أو الفصل بين الكلامَين، وكذلك إلى ضوابط الوقف والابتداء التي وضعها علماء القراءات، ومباحث البلاغيين في الفصل والوصل.

– وزعموا بأنه إذا كان الأصل مشكولا حوفظ عليه تماما بنفس نسبة التشكيل[2].

5:3: مكملات التحقيق (التخريج والتعليق والضبط والترقيم والتهميش والتكشيف...):

– تنبه بعض المستشرقين إلى أهمية تخريج النصوص من المصادر الأصلية، غير أن المحققين العرب كانوا أكثر التزامًا بهذا. ومن العجيب أن يؤكد المستشرقون أهمية تخريج النصوص، ومقارنتها بالأصل الذي أخذ عنه صاحب الكتاب، وإثبات العزو، ثم يصرحون بصرف النظر عن تخريج الأحاديث، وهي نصوص لها أهميّة خاصة كما هو معلوم، والأعجب أن يتبعهم في ذلك بعض المحققين العرب، كما فعل الأستاذ المنجّد[3]. مع أن كلمة التخريج كانت تستعمل أصلا في التراث لتخريج الحديث أي: ذكر الحديث مسندا إلى رسول الله ❐، ثم اصطلح على التوسع بها لتشمل أي نص. غير أنه ينبغي عدم المبالغة بتخريج الأحاديث، ويجب الاهتمام بالحكم على الحديث، لخطر انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة. وقد رأى برجستراسر أن الأحاديث الموجودة في المعجم المفهرِس لألفاظ الحديث لا تعزى إلى مصدر آخر، ولا يخفى ما في هذا من القصور في التحقيق، لعدم الرجوع إلى المصادر الأصلية لمقارنة النصوص.

– وقد خلت معظم تحقيقات المستشرقين من التعليقات، التي تتضمن: شرح الغريب، وتفسير المصطلحات العلمية وترجمة الأعلام والأماكن الغامضة والإشارة إلى المواضع التي يحيل إليها المؤلف، وإكمال بعض عبارات الكتاب، وربط ما انفصل من الكلام بجمل طويلة، وبيان أوهام المؤلف أو خطئه، وكل ما يؤدي إلى تقريب النص وتيسيره، وكان برجستراسر ممن دعا إلى عدم إعطاء أهمية للتعليقات على النص. وقد استعمل ذلك

---

[1] تحقيق النصوص ونشرها لهارون 55.

[2] قواعد تحقيق المخطوطات 21.

[3] قواعد تحقيق المخطوطات 9، 15، بخلاف صاحب "تحقيق النصوص ونشرها" (انظر ص 47، 76).

علماؤنا القدامى في حواشي المخطوطات. ومن المحققين المحدَثين من تبع المستشرقين في ذلك كالأستاذ المنجد، ومنهم من مشى مع منطق التحقيق الذي يهدف إلى تيسير الكتاب وتقريبه فضلا عن تصحيحه، ونهج نهج الأسلاف في زيادة البيان والإيضاح، إذ كانت الحواشي عندهم لشرح الغريب والتعقبات وإصلاح الوهم وتوضيح المشكل والتخريج وترجمة الأعلام وإتمام النصوص[1]. ومن هؤلاء الأستاذ هارون. غير أن كثيرا من المحققين المحدَثين ساروا على غير هدى في ذلك فبالغوا بالتعليقات، وتصنعوا تعليقات ليست في محلّها.

– كان العلماء القدامى يرجعون إلى النسخ الصحيحة في ضبط أسماء الناس وكناهم وألقابهم وأسماء المواضع وغير ذلك، وينبهون على أن ما نقلوه إنما هو من خط المؤلف أو من عالم ثقة متقن، فيقولون مثلا: قرأت بخط فلان، ووجدته بخط فلان، وقابلته على نسخ[2].

– انساق بعض المحققين العرب وراء التعقيدات الطباعية التي توجد في كتب المستشرقين. فمثلا للتعبير عن أن كلمة (نعم) الموجودة في المتن هي عن نسخة (م) وساقطة من نسخة (ن)، يقولون : (م: [نعم] ن). ومثال ذلك الإشارة إلى الأرقام بحروف تحاكي الحروف الرومانية المستعملة في الترقيم. فالحرف أ = 1، و هـ = 5، و ي = 10، و ن = 50...[3].

– غالى بعض المحققين في تقسيم النص إلى إلى فقرات مرقمة، كما فعل شاكر في ترقيم نص كتاب (الرسالة) للشافعي.

– وقد اعتمد بلاشير وسوفاجيه الاختصار في ذكر العناوين والإحالات والألفاظ مما يترتب عليه الاشتباه، واحتمال القراءة على صورة خاطئة.

– تبع كثير من المحققين العرب المستشرقين في وضع الهوامش آخر الكتاب أو وضع هوامش الفروق بين النسخ أسفل الصفحة وهوامش التخريج والتعليق آخر الكتاب أو وضع الجميع أسفل الصفحة ويفصل بين هوامش الفروق والهوامش الأخرى، غير أن معظم المحققين اعتمدوا أن تكون الهوامش أسفل الصفحة مع الدمج بين هوامش الفروق وهوامش التعليقات، ولا يخفى ما في الطريقة الأخيرة من تيسير على القارئ، فما سبق من الطرق يتعب القارئ أو يجعله يعرض عن قراءة الهوامش.

---

[1] من النماذج الجيدة في ذلك شرح الخفاجي (نسيم الرياض) على (الشفاء) للقاضي عياض، فهو على الرغم من أنه يحمل كلمة شرح فإنه احتوى على كل ما يلزم المحقق فعله (انظر تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث للغرياني 33). وانظر بحث الدكتور بشار عواد معروف (ضبط النصوص والتحقيق عليها)، في مجلة المجمع العلمي العراقي ، العدد الرابع، المجلد الحادي والثلاثين 247.

[2] انظر بحث الدكتور بشار عواد معروف (ضبط النصوص والتحقيق عليها)، في مجلة المجمع العلمي العراقي ، العدد الرابع، المجلد الحادي والثلاثين 255.

[3] تحقيق النصوص ونشرها لهارون 83.

– يفضل الاختصار في تهميش تخريج الآيات فيوضع اسم السورة وبحذائه رقم الآية، إلا أنه لا يُكتفى برقم السورة ورقم الآية.

– اعتمد كثير من المستشرقين في تخريج النصوص كتابة اسم المؤلف قبل اسم الكتاب، وكذلك في الفهارس، وتبعهم بعض المحققين العرب، واعتمد فريق ذكر اسم الكتاب أولا، وهو الأنسب لأنه أهم في التمييز، فقد نستعمل أكثر من كتاب للمؤلف نفسه، وكذلك لأن عنوان الكتاب يكون أشهر من اسم المؤلف غالبًا.

– اعتمد كثير من المستشرقين ذكر البيانات الكاملة للكتاب المخرّج منه في الهامش، وتبعهم في ذلك فريق من المحققين العرب، وذهب فريق آخر إلى تأجيل ذلك إلى فهرس المصادر والمراجع، وهو الأفضل لتخفيف مساحة الهوامش.

– درس المستشرقون في كثير من الأحيان الكتاب المحقق في سياقه التاريخي لبيان تاريخ النص وموقعه في العلم الذي ينتمي إليه، وتأثره بمن سبقه وتأثيره على من بعده، وكذلك المؤلف وعصره، ووضعوا ذلك في مقدمة الكتاب، وتحدثوا عن نسخ الكتاب، وقد سبقهم علماؤنا في ذلك، ومن الأمثلة النموذجية العالية ما فعله ابن حجر في مقدمته لكتابه (فتح الباري شرح صحيح البخاري) المسماة بـ (هدي الساري) [1]، وإن قلّ هذا في كتب التراث.

– للفهارس الحديثة التي توسّع فيها المستشرقون نموذج سابق من عمل العلماء العرب في كتب الرجال والتراجم والبلدان ومعاجم اللغة وكتب الأطراف، وكذلك الإحالات، كما فعل ابن حجر في آخر تهذيب التهذيب عند ذكر الكُنى والألقاب. وكانت كلمة الفهرسة مستخدمة بمعنى الكتاب الذي تجمع فيه الكتب، كما في القاموس المحيط، لذلك أسمى النديم كتابه بالفهرست، واستعملت كلمة (ثبت) قديما بالمعنى الذي نعرفه حاليا للفهرس، ومثال ذلك ما جاء في فهرست النديم في ترجمة النضْر بن شُمَيْل: قرأت بخط أبي الحسن ابن الكوفي ثبت كتاب الصفات، ثم ذكره، فقال: الجزء الأول يحتوي على كذا، وهكذا عدد محتويات الأجزاء جميعًا[2]. وكذلك فعل ابن حجر في (هدي الساري) فقد وضع فهرسًا للبخاري، وذكر أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم الكتاب مرتبة على حروف المعجم، وعدة ما لكل واحد منهم من الأحاديث في الكتاب.

– غير أن المحققين العرب المحدَثين أضافوا إلى ما وجد في كتب المستشرقين من فهارس الأعلام والقبائل والبلدان والشعر والأيام والأمثال والكتب، أنواعًا أخرى بحسب موضوعات الكتب المحققة، مثل فهرس أنواع الحيوان الذي وضعه محقق كتاب الحيوان، وفهرس المباحث الكلامية والقضايا البلاغية وغيرها[3]، لأن الغاية من الفهارس أن تسهّل للقارئ الإفادة من علوم الكتاب المحقق فمن الطبيعي أن تختلف باختلاف الكتب. ونذكر من

---

[1] انظر تحقيق نصوص التراث للغرياني 36.

[2] الفهرست للنديم 76. واستعملت حديثا ألفاظ: الكشاف والمحتوى والمِسرد.

[3] انظر تحقيق النصوص ونشرها لهارون 87.

فهارس الكتب التراثية التي عني المستشرقون بها عناية فائقة فهرس أمالي أبي علي القالي الذي صنعه المستشرقان بيفان وكرنكو. ومن الفهرس العربية مثلا الفهارس التي وضعها الدكتور صبحي الصالح لكتاب نهج البلاغة، وقد بلغت عشرين فهرسًا[1].

– وقد دعا بعض المستشرقين كبرجستراسر إلى ضم فهرس أعلام الأشخاص والأماكن وغيرها في فهرس واحد، ولم يوافقه كثير من المحققين العرب.

– ومن ابتكارات المحققين العرب في مجال الفهارس ترتيبهم لفهارس الآيات والأحاديث حسب المواد اللغوية المتعلقة ببعض الألفاظ البارزة في الآية والحديث[2].

– وقد جرت العادة في النظام الإنجليزي بوضع الفهرس الخاص بمحتويات الكتاب في أول الكتاب، وفي النظام الفرنسي في آخر الكتاب، وتوضع الفهارس في الكتب العربية تارة في أوله، وتارة في آخره[3].

– أما حرص المستشرقين على ذكر المصادر والمراجع فقد عرفه علماؤنا، وأشاروا إليه في مقدمات كتبهم وحتى في أخرها، مثل فعل الفيومي في المصباح المنير والعَيني في المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية.

4: خاتمة:

إن ما تقدم ذكره من إشكاليات تخضع اليوم إلى اجتهادات فردية في حلها، وترجيح الأقوى من الاقتراحات ليكون معتمدا. ونحن بحاجة شديدة إلى اجتهادات جماعية من أصحاب الاختصاص تبلور القضايا المختلفة وتوحد النظرة إليها، وتتبنى بشأنها ما يمكن أن يكون أقرب إلى الصواب، لاسيما مع تطور الوسائل المساعدة على التحقيق وإدخال المكتبات الرقمية في خدمة الباحث والمحقق، مما يفتح المجال واسعا أمام التقدم بخطى سريعة في تحقيق التراث.

وكذلك فإنه يمكن الانطلاق لتشكيل بنك معلومات أو قاعدة بيانات شاملة يتبنى تغذيتها مركز علمي أو ثقافي أو تراثي قوي، تجمع التراث المحقق، وتعرف به، وتضع الخطط لتحقيق المهم منه مما لم يتحقق بعد حصره وفق معايير يضعها أهل الاختصاص في كل علم وفن، ثم توزيعه على الجامعات والمراكز العلمية التراثية لإيجاد شركاء فاعلين في تحقيق التراث، كل حسب تخصصه واهتمامه.

ونود الإشارة هنا إلى أن "أسس تحقيق التراث العربي" التي نشرها معهد المخطوطات العربية سنة 1980م، هي قواعد رئيسة مهمة، لكنها مختصرة جدا بحاجة إلى تفصيل، وبحاجة إلى تفعيل طريقة للالتزام بها من خلال التواصل العلمي المثمر بين كل من يقوم على نشر التراث.

---

[1] وقد اعتبر بعض المحققين أن هذا من قبيل الإفراط، كما وصف الأستاذ مصطفى جواد الفهارس التي صنعها الكرملي لكتاب (الإكليل في تاريخ اليمن) (انظر أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص 125).

[2] تحقيق النصوص ونشرها لهارون 90.

[3] معجم المصطلحات العربية 187.